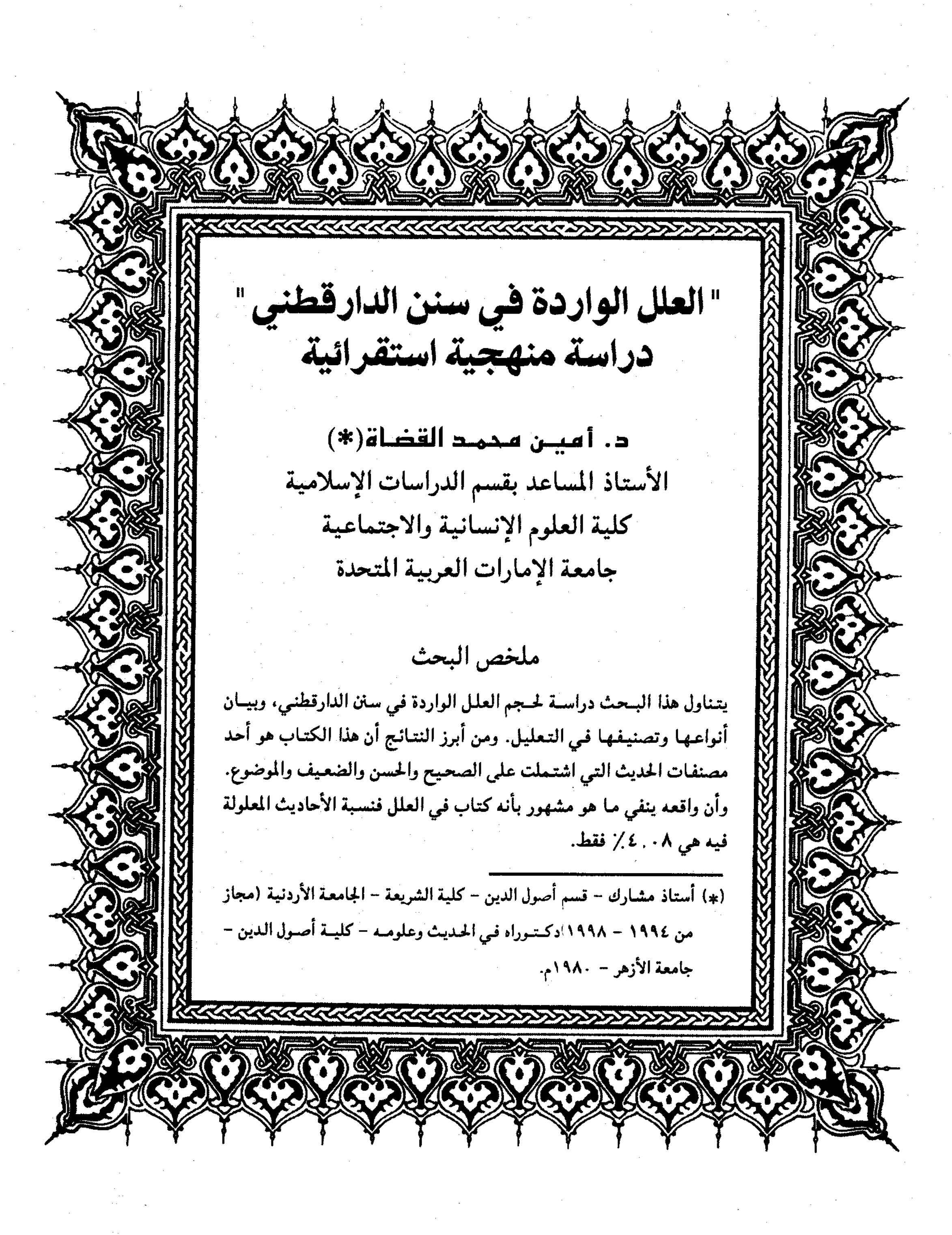


"العلل الواردة في سنن الدارقطني" دراسة منهجية استقرائية

د. أمين محمد القضاة(*)
الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الإمارات العربية المتحدة

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة لحجم العلل الواردة في سنن الدارقطني، وبيان أنواعها وتصنيفها في التعليل. ومن أبرز النتائج أن هذا الكتاب هو أحد مصنفات الحديث التي اشتملت على الصحيح والحسن والضعيف والموضوع. وأن واقعه ينفي ما هو مشهور بأنه كتاب في العلل فنسبة الأحاديث المعلولة فيه هي ٨٠٤٠,٠٪ فقط.

(*) أستاذ مشارك - قسم أصول الدين - كلية الشريعة - الجامعة الأردنية (مجاز من ١٩٩٤ - ١٩٩٨) دكتوراه في الحديث وعلومه - كلية أصول الدين - جامعة الأزهر - ١٩٨٠م.

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد :

يعد الدارقطني إماماً في العلل، فقد ساعد عصره المتأخر على بلوغه هذه المكانة الرفيعة، بحيث أتيح له الاطلاع على جهود العلماء قبله في هذا المجال، إضافة إلى انتشار معظم مصنفات الحديث الجامعة، مما مكّنه من الدراسة والمقارنة، والوصول إلى نتائج غاية في الدقة والأهمية، بحيث كانت موضع اهتمام العلماء بعده.

ولقد تجلت براعة الدارقطني في هذا الميدان، من خلال عدد من المصنفات التي تركها لنا، وعلى رأسها كتابه العلل الواردة في الأحاديث النبوية(*) وكتاب (التتبع) وأما كتابه (السنن) فقد كان غاية في بلوغه المرتبة العالية في ميدان العلل. خاصة أنه بحث موضوع العلل الواردة في الأحاديث المحتج بها في الأحكام الشرعية لدى كثير من العلماء.

ولئن كان العلماء قد تعرضوا في بعض دراساتهم للدارقطني، وكتابه (السنن) فإن تلك الدراسات لم تتناول موضوع العلل، بالشكل الذي نحن بصدده، وإنما ذكر عرضاً، وبأحكام عامة تقريبية لا تفي بالغرض، فلم يكن هدف تلك الدراسات، موضوع العلل على وجه الخصوص، بل كانت تتحدث عن حياة الدارقطني العلمية، وسيرته الذاتية، وعن كتابه السنن بشكل عام، وما يتصل ببعض مناهجه فيه، وبعض ميزاته وقضاياه المتعددة. ومن هذه الدراسات:

(١) تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني - عبد الله بن يحيى الغساني الجزائري (ت ٦٨٢هـ.)

(٢) السامعون لسنن الدارقطني - عبد الرحمن بن يوسف المزي.

(٣) التعليق المغني على الدارقطني - أبو الطيب محمد آبادي. تناول فيه تعليقات عامة على الأحاديث والرواة، وبعض العلل بنسبة قليلة. وهو مطبوع بذيل كتاب السنن.

(٤) الإمام الدارقطني وكتابه السنن - د. عبد الله الرحيلي - وهو عبارة رسالة دكتوراه غير مطبوعة لم أتمكن من رؤيتها - ولكن تتناول كتاب السنن بشكل عام - كما نقل - وليس لموضوع العلل على وجه الخصوص فيها كبير أثر.

(*) يقول الدكتور أكرم ضياء العمري في وصفه: (وهو من المصنفات العجيبة التي يصعب التصديق بأن المؤلف أملاها من حفظه، لولا الشقة بمصادر الحديث والتاريخ التي ذكرت ذلك، إذ من الصعب على عقل الإنسان أن يحفظ هذا القدر من الأسانيد المتشابكة، وتمييز ما بينها من اختلافات.. فما أعظم الدارقطني حافظاً وناقداً: (انظر مناهج البحث وتحقيق التراث ص٢٠٠).

ويهدف هذا البحث إلى دراسة حجم العلل في سنن الدارقطني وبيان أنواعها وحجمها، بحيث ينجلي أمر التفريق بين اعتبار كتاب السنن كتاباً في تصنيف الحديث، شأنه في ذلك شأن الكتب الحديثية، على اعتبار أنه كان يذكر الأحاديث المعلولة، ويبين علتها.

ويهدف هذا البحث كذلك إلى بيان منهج الدارقطني في التعليل في كتاب السنن وهدفه من ذلك، ثم بيان أثر جهوده تلك، في ترجيح الأحكام الشرعية، خاصة تلك التي استنبطت من الأحاديث التي أعلها الدارقطني.

ولقد كان الدافع إلى كتابة هذا البحث بعد مناقشة ثلاث رسائل ماجستير أشرفت عليها في كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية. حيث وزع كتاب السنن على الطلاب الثلاث الذين قاموا باستقراء العلل استقراءً تاماً، ثم درسوها وصنفوها. وذلك كل في القسم المخصص له.

فكان لزاماً عليّ بوصفي المشرف على الرسائل الثلاث، أن أكتب بحثاً حول هذا الموضوع. أبين فيه حقيقة هذه القضية، وأقوم بدراسة النتائج وتحليلها، ثم الانتهاء إلى نتيجة واحدة يمكن أن تكون أقرب إلى الصحة والدقة، قد تحسم القول في موضوع كتاب السنن، وبخاصة أن هذه الدراسة اعتمدت منهجاً علمياً دقيقاً، وهو المنهج الاستقرائي الإحصائي.

ومن أجل توضيح الصورة لدى القارىء، قمت بإعداد جدول بينت من خلاله حجم هذه العلل وأنواعها وتوزعها على كتب السنن، بحيث تصبح الصورة جليّة بعيدة عن اللبس والغموض، والنتائج العامة غير المحددة.

وسأتناول في هذا البحث إن شاء الله الموضوعات التالية:

* تعريف موجز بالإمام الدارقطني وعصره.

* تعريف موجز بكتاب السنن للدارقطني.

* موضوع (السنن) وهدف الدارقطني من تصنيفه.

* مصطلحات الدارقطني في الحكم على الحديث ومفهومها.

* مفهوم العلة عند العلماء ومنهج الدارقطني في التعليل.

* جدول يبين عدد العلل وأنواعها وتوزعها على كتب السنن.

* الخاتمة (النتائج العامة).

تعريف موجز بالإمام الدارقطني وعصره

هو الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ينسب إلى (دار قطن) أحد أحياء بغداد.

كانت ولادته في مطلع القرن الرابع الهجري (٣٠٦هـ) وعاش حتى أواخر ذلك القرن حيث توفى سنة (٣٨٥هـ).

وقد اشتهر الدارقطني في مجال العلل من خلال آرائه التي ضمنها كتبه المتخصصه، ولقد ساعدت جملة من العوامل على براعته في هذا المجال من أهمها:

(أ) حبه للعلم منذ صغره، ودقة فهمه، وسرعة حفظه، فقد أقبل على مجالس العلماء منذ حداثة سنه، ونهل من علمهم، واستفاد من مجالسهم حتى كان موضع إعجاب العلماء به لحفظه، وصغر سنه[1].

(ب) نشأته في بيت علم، فقد كان والده من المشتغلين بالحديث، ولاشك أن لهذه البيئة ولهذا المناخ أثراً بارزاً في إقباله على العلم فقد روى الإمام عن والده في عدد من المواضع في سننه.

(جـ) عصر الدارقطني الذي تلا عصر تدوين الكتب الحديثية الجامعة وانتشار المصنفات الحديثية الكبرى، مكن الدارقطني من الاطلاع على الروايات، وتعدد الطرق للأحاديث، بحيث كانت الرؤية عنده واضحة جلية، فقد كان نقده على بصيره حينما يريد أن يحكم على الحديث أو يعلق عليه.

(د) كثرة رحلات الدارقطني. فبالإضافة إلى أن الدارقطني كان يعيش في بغداد - محط أنظار العلماء - حيث كان يلتقي بهم حينما يستقر بهم الطواف في بلده، فيسمع منهم ويأخذ عنهم. بالإضافة إلى ذلك فقد رحل إلى معظم الأمصار التي كانت تشكل مراكز علمية هامة آنذاك، ومنها: البصرة - الكوفة - واسط - الشام - مصر - مكة المكرمة - المدينة المنورة - بيت المقدس - خراسان، وغيرها.

ولاشك أن هذه الرحلات الواسعة قد أكسبته خبرة عظيمة في مجال التعرف على الطرق، وتعدد السماعات، واختلاف الروايات، وجمع المتابعات والشواهد الكثيرة للحديث الواحد. ويظهر هذا جلياً في كتابه السنن.

(هـ) ظهور أهل الأهواء والبدع في عصره، كان عاملاً هاماً في مضاعفة

---

(١) انظر تفصيل ذلك، الخطيب البغدادي - تاريخ بغداد ٣٤/١٢، الذهبي - تذكرة الحفاظ ٩٩٢/٣.

الدارقطني لجهوده الجبارة في مجال تمحيص الأحاديث، حتى لا يدخل فيها ما يوافق أهل البدع مما هو مدسوس معلول.

ولاشك أن الإنسان ابن بيئته وعصره.. فمن المعروف أن كثيراً من العلوم تنشأ نتيجة للحاجة إليها في ذلك العصر أو البلد.

وهكذا ظهرت براعة الدارقطني في علم العلل، ليدافع عن السنة النبوية أمام هذه الظواهر الجديدة. فقد كان أثره كبيراً في تجلية كثيرمن الأحكام، وذلك من خلال نقد عدد من الأحاديث المحتج بها وبيان عللها.

هذه العوامل وغيرها اسهمت في تكوين شخصية الدارقطني العلمية، التي امتازت بالموسوعية، فقد كان يتقن عدداً من العلوم العربية والدينية، كالنحو والأدب والقراءات والفقه[٢]. إلى جانب براعته في الحديث،ولا يخفي أن علم العلل من أدق العلوم الشرعية، فهو بحاجة إلى عالم واسع الأفق، متبحر في مختلف المجالات، قوي البصيرة، دقيق النظر، كثير المراس، شديد الجلد، عظيم الصبر.

لقد كان الدارقطني ممن امتازت شخصيته بمثل هذه الصفات. فكانت براعته في هذا المجال قد فاقت من كان قبله، بحيث انعكس هذا على انتاجه العلمي الغزير. ومن ذلك كتابه (السنن).

فكانت آراؤه وملاحظاته محط اهتمام العلماء، ومرجعاً يتوقف عنده كبار النقاد، ممن جاء بعده، كالذهبي، والعراقي، وابن حجر، وغيرهم.

تعريف موجز بسنن الدارقطني ومكانته

إن تسمية كتاب الدارقطني بالسنن تعد من المجاز، ذلك أن السنن هو اصطلاح له مدلوله الخاص عند المحدثين، فهو يعني: (المصنفات التي حوت جملة من الأحاديث النبوية المرفوعة، مرتبة على الأبواب الفقهية، وغالباً ما تكون خالية من أحاديث العقائد والمغازي والفتن).

أما كتاب الدارقطني فقد كانت له طبيعته الخاصة، يمكن أن نجملها بما يلي:

(١) اشتمل الكتاب على طائفة كبيرة من الأحاديث المرفوعة والمقطوعة وكذلك الآثار، حتى إن بعض الأبواب عنده خلت تماماً من المرفوعات[٣]. وهو بهذا أقرب إلى (المصنفات) منه إلى السنن.

---

(٢) انظر تفصيل ذلك: الخطيب البغدادي - تاريخ بغداد ١٢/٣٥ - ٣٦

(٣) الدارقطني - السنن - كتاب الطهارة - باب مس الأبط - ١/١٥٠.

(٢) احتوى الكتاب على طائفة كبيرة من الأحاديث الواهية والضعيفة، بل الموضوعة أحياناً. فقد ذكر الغساني ثمانمائة وسبعين حديثاً ضعيفاً[٤].

ولهذا يروي فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره. فقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن مجرد العزو إليه لا يبيح الاعتماد عليه[٥].

ويقول الكتاني: (وسنن الدارقطني جمع فيها غرائب السنن، وأكثر فيها من رواية الأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة[٦].

(٣) لا يلتزم الكتاب ترتيباً دقيقاً متسلسلاً - ككتب السنن - في الأبواب والكتب. فكثيراً ما تجد أبواباً لا تندرج تحت الكتب التي ذكرت فيها، وتجد كتباً بلا أبواب، وأحاديث ليست في كتبها وأبوابها. وقد تجد أحياناً عنواناً يقول: بقية كتاب كذا ـ ويكون قد ذكره قبل عدة كتب وهكذا.

(٤) اشتمل الكتاب كذلك على طائفة لا بأس بها من الأحاديث الصحيحة، تصل إلى أربعمائة حديث صحيح، أخرج الشيخان عدداً منها، وحكم هو على عدد آخر بالصحة أو الحسن[٧].

(٥) كثيراً ما كان الدارقطني يورد الحديث ثم يتكلم فيه ببيان علة أو أكثر توجب ردّه، بحيث يكون غير صالح للاحتجاج، وهذا ليس من شأن كتب السنن، التي تورد الأحاديث الصالحة للاحتجاج.

إلا أن الدارقطني كثيراً ما كان يحرص على ذكر روايات أخرى لهذا الحديث، يوردها على سبيل المتابعات والشواهد، تكون صالحة للاحتجاج، وإن كان ليس بالضرورة أن تدل على ذات الحكم، بل حكماً مخالفاً.

أما موضوع هذا الكتاب، فإن أظهر شيء فيه - وهو المشهور - هو بيان علل الأحاديث. إلا أن ذلك لا يعني خلّوه من فوائد متنوعة كثيرة من أبرزها: ما ذكر فيه من علوم الرواة المتعلقة بالجرح والتعديل، وذكر الأسماء والكنى، والأنساب والألقاب، ومواطن الرواة، والمتشابه من أسمائهم، وطبقاتهم أحياناً.

وكذلك اشتماله على آراء الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ والتابعين، وفقه الأئمة

---

(٤) الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة - ملحق كتاب تحفة الأخبار بإحياء سنة سيد الأبرار لأبي الحسنات اللكنوي - ص١٥٤.

(٥) انظر ابن تيمية - الفتاوي - ١٦٦/٢٧.

(٦) الكتاني - الرسالة المستطرفة ص٣٢.

(٧) انظر كلام الأستاذ عبد الفتاح أبي غده - ملحق تحفة الأخيار - ص١٦١ - ١٦٣.

الأربعة. كل ذلك يسبكه بصورة بديعة غاية في الإبداع والروعة. تدل على مدى أهمية هذا السفر العظيم، وتنوّع موضوعه، وتعدد فوائده.

أما مكانة ا لدارقطني وسننه، فإنها تظهرمن خلال تأثر العلماء بآرائه ومناقشتهم لها واهتمامهم بها ومن هؤلاء:

(أ) الإمام البيهقي في كتابيه (السنن) و (معرفة السنن والآثار) فقد كان ينقل آراء الدارقطني دون مناقشتها، متبنياً لها.

(ب) التركماني في كتابه (الجوهر النقي) الذي تبنى أيضاً بعض أرائه وناقشه وخالفه في بعضها الآخر.

(جـ) الزيلعي في كتابه (نصب الراية) حيث كان يقر بعضها ويناقش بعضها الآخر ويخالف في جزء منها.

(د) وكذلك فعل متأخرو المحدثين وعلى رأسهم أحمد شاكر وأحمد الغماري ـ رحمهم الله جميعاً.

وهؤلاء جميعاً وغيرهم، وإن كانوا يخالفون الدارقطني أحياناً، فإن مجرد عرض آرائه، وإقرار بعضها، ومناقشة بعضها الآخر يعدّ اعترافاً بمكانة الدارقطني وأثرها الواضح في هذا المجال.

هدف الدارقطني من تصنيف كتابه

لقد كان كتاب الدارقطني موضع اهتمام العلماء والباحثين، قديماً وحديثاً ولذا فقد حاولوا التعرّف على هدفه من تصنيف كتابه (السنن)، والذي حملهم على الاهتمام بهذا الموضوع بخاصة، هو واقع كتاب الدارقطني الذي يختلف عن كتب السنن الأخرى ـ كما أسلفنا ـ والظاهرة الملفتة للنظر في هذا الكتاب تنحصر فيما يلي:

(١) أن اسم الكتاب (السنن) ولكنه مشتمل على جملة كبيرة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مما لا يصدق مع هذا الواقع بهذا الشكل أن نسمي هذا الكتاب (السنن).

(٢) أن صاحب هذا الكتاب قد أعلّ هذه الأحاديث وتكلم عليها، وبين حالها، وخلص إلى نتيجة واضحة صريحة في تلك الأحاديث ـ وهي كثيرة ـ انها لا تصلح للاحتجاج.

(٣) أن الكتاب احتوى على عدد لا بأس به من الأحاديث الصحيحة المحتج بها تصل إلى حوالي أربعمائة حديث ـ كما سبق ذكره، وقد اثبت الدارقطني صحتها.

ومن هنا نلاحظ أن العلماء قد حاولوا أن يفسروا هذه الظاهرة. ومن ذلك ما قاله ابن تيمية[٨]: (.. والدارقطني صنف سننه ليذكر فيها غرائب السنن، وهو في الغالب يبين حال مارواه، فهو من أعلم الناس بذلك..)

وقال القاضي أبو علي الصدفي[٩]، حين سئل عن هدف الدارقطني من كتابه: (.. فقصده أن يذكر الأحاديث التي يحتج بها الفقهاء فيكتب الخلاف، ويعلل ما يمكن أن يعلله).

وقال الحافظ ابن عبد الهادي[١٠]: (... والدارقطني يجمع في كتابه غرائب السنن، ويكثر من رواية الأحاديث الضعيفة، والمنكرة، بل والموضوعة، ويبين علة الحديث، وسبب ضعفه، وإنكاره في بعض المواضع).

وقال الأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري: (سنن الدارقطني من دواوين السنة، التي لم تشترط الصحة لتخريج الحديث، ففيه الصحيح والضعيف والواهي وفيه غرائب كثيرة. وقد حكم الدارقطني على عدد من رجاله بأنهم متروكون، وهم خمسة وستون رجلاً، منهم خمسة لا يستحقون الترك، ويضاف إليهم أربعة من الوضاعين)[١١].

وقال الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة[١٢] بعد أن ذكر حال كتاب الدارقطني: (... فخرج الكتاب بهذا الصنيع عن أن يكون أو يذكر من كتب السنن بالمعنى الاصطلاحي، فهي مؤلفة ـ في نظر مؤلفيها ـ لبيان ما عليه العمل، وكتابه مؤلف لبيان ما في السنن في المغامز والعلل، فحقه أن يكون عنوانه واسمه (السنن المعلولة) تغليباً لمضمون أكثر الكتاب على مضمون جزء يسير منه).

وبهذا يتبين لنا بجلاء ووضوح هدف الدارقطني من كتابه، وموضوعه، فإن غالب ما فيه هو الأحاديث التي احتج بها العلماء، ولكنها لا تصلح للاحتجاج لوجود ما يردّها كدليل شرعي.

---

(٨) انظر ابن تيمية - تلخيص كتاب الاستغاثة - ص٢٠.
(٩) ابن الأبار - المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي - ص٧٩.
(١٠) ابن عبد الهادي - الصارم المنكي في الرد على السبكي - ص١٩.
(١١) أ.د. أكرم ضياء العمري - مناهج البحث وتحقيق التراث ص١٧٨ - ١٧٩.
(١٢) انظر - ملحق تحفة الأخيار - ص١٥٤.

وأما ما ورد في الكتاب من أحاديث صحيحة، وعددها حوالي أربعمائة حديث ـ كما أسلفنا ـ فإن هدف الدارقطني من ذكرها ما يلي:

* إما أنه يقصد من ذلك بيان الأحاديث الصحيحة في هذا الموضوع، وذلك عقب ذكره للأحاديث المعلولة. فكأنه يريد أن يقول إن علة هذا الحديث لا تقدح في أصل الحكم، فإن لهذا الحكم دليلاً صحيحاً، ثم يورده بسنده من طريق أو أكثر.

* أو قد يورد الأحاديث المعلولة التي تُبيِّن حكماً شرعياً ثم يورد الحديث الصحيح الذي يدل على حكم مخالف للحكم الأول، ومثال ذلك: ما جاء في (باب صلاة الإمام وهو جنب أو محدث)(١٣).

فقد أخرج بسنده عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو جنب فأعاد وأعادوا، وقد أعل الدارقطني هذا الحديث، ثم روى أحاديث أخرى في الباب نفسه، وذكر كذلك عدداً من الآثار تبين أن الحكم الشرعي، إذا أم الرجل القوم، وهو على غير طهارة ناسياً أعاد هو ولا يعيدوا هم.

مصطلحات الدار قطني ومفهومها في الحكم على الحديث

إن المتتبع لسنن الدار قطني يجد أنه استخدم المصطلحات التالية في الحكم على الحديث: صحيح ـ إسناد صحيح ـ حسن صحيح ـ حسن ـ إسناد حسن ـ إسناد حسن صحيح ـ إسناد حسن كلهم ثقات ـ صحيح إسناده حسن وكلهم ثقات ـ صحيح وكلهم ثقات ـ كلهم ثقات ـ كلهم ثقات لا أعلم له علة ـ إسناد ثابت صحيح ـ ليس فيهم مجروح ـ إسناد صالح ـ لا بأس به ـ إسناد ليس بثابت ـ باطل.

ونلاحظ هنا الدار قطني ينوّع في حكمه على الحديث:

* فأحياناً، يحكم على الحديث نفسه، فيقول: صحيح، أو حسن، أو باطل..

* وأحياناً يحكم على الإسناد، فيقول: إسناد حسن، إسناد صحيح، إسناد صالح...

* وأحياناً أخرى يحكم على الرواة، فيقول: كلهم ثقات، ليس فيهم مجروح...

* وأحياناً يدمج بين هذه المصطلحات جميعها أو بعضها، كأن يقول: إسناد حسن، كلهم ثقات.

---

(١٣) سنن الدار قطني - ٣٦٤/١ الحديث رقم ٩.

أو يقولك صحيح، إسناده حسن كلهم ثقات. وهكذا على نحو ما نرى في المصطلحات المذكورة آنفاً.

وقد تبدو هذه القضية موهمة محيّرة للوهلة الأولى، ولكن بعد التدقيق والنظر يمكن فهم ذلك في ضوء الأمور التالية:

(١) من المعروف عند المحدثين أن الحكم على سند الحديث بالصحة أو الحسن، لا يعني إطلاق ذلك الحكم على المتن أيضاً.

ولكن مع ذلك فإن هذا يوحي بخلو الحديث من علة أو مشكلة توجب رده. يقول اللكنوي[١٤]: (قولهم هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم (هذا حديث صحيح أو حسن) لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح الحديث، لكونه شاذاً أو معللاً. غير أن المصنف المعتمد منهم، إذا اقتصر على قوله صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة قادحة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم بأنه صحيح في نفسه، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر.. كذا ذكره ابن الصلاح في مقدمته)[١٥].

وقال العراقي في شرح ألفيته[١٦]: (.. وكذلك إن اقتصر من قوله حسن الإسناد، ولم يعقبه بضعف، فهو أيضاً محكوم له بالحسن).

(٢) حكم الدار قطني على بعض الأحاديث بقوله: (صحيح كلهم ثقات) و (إسناد حسن كلهم ثقات) و (صحيح إسناده حسن وكلهم ثقات) يعني هذا بشكل واضح وصريح، توثيق رجاله وتصحيحه، أو تحسينه ثم توثيق رجاله.

وكان التحسين هنا لا بحسب التوثيق وإنما لاعتبارات أخرى حيث لم تتحقق شروط الصحة مجتمعة، فحكم عليه بالحسن مع أن رجاله ثقات.

أما الجمع بين الصحة والحسن وتوثيق رجال الإسناد، وذلك بقوله (صحيح، إسناده، حسن، كلهم ثقات) فإن ذلك يعني الحكم على الحديث بالصحة، نظراً لمجموع الطرق والحكم عليه بالحسن لعدم توفر شروط الصحيح مجتمعة بهذا الطريق. وأما رجال هذا الطريق فهم ثقات. - والله أعلم - .

---

(١٤) وانظر اللكنوي - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل - ص١٨٩.

(١٥) ابن الصلاح - المقدمة مع التقييد والإيضاح - ص٥٧ - ٥٨.

(١٦) العراقي - شرح ألفية الحديث ص٤٦.

(٣) أما اكتفاء الدار قطني بتوثيق رجال الإسناد، وذلك بقوله (كلهم ثقات) فهذا حكم صريح منه على توفر شرطي العدالة والضبط في جميع رواة الحديث، وكونه لم يحكم على الإسناد بالصحة أو الحسن، فهي إشارة منه إلى عدم تعهده بخلو الحديث من الانقطاع أو الشذوذ أو العلة القادحة، وهي بقية شروط الحديث الصحيح.

(٤) وحكم الدارقطني على بعض الأحاديث بقوله (لابأس به)، فإن الرجوع إلى واقع الأحاديث التي حكم عليها بهذا الحكم، تعرفنا مقصده من ذلك، والذي يظهر أنه يذكر هذا الحكم في الأحاديث التي يكون في إسنادها راو ضعيف، ولكن هذا الضعف إنما هو بسبب عدم الضبط، وليس عدم العدالة.

ومن المعروف أن أحاديث هذا النوع من الرواة تكون ضعيفة بالجملة، ولكن لا يمنع ذلك أن تقبل بعض أحاديثه التي يثبت بالدليل، وبعد الفحص والتدقيق أنه ضبطها. فكان الضبط حاصلاً له في هذا الحديث بعينه، وهذا منهج يتعبه كبار العلماء، ومنهم البخاري أحياناً[١٧].

مثال ذلك: مارواه الدارقطني بسنده من طريق أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: (عامة عذاب القبر من البول فتنزّهوا). قال الدار قطني في حكمه على هذا الحديث (لا بأس به).

إذا نظرنا إلى واقع هذا الحديث نجد فيه (أبو يحيى القتات)وقد ضعفه عدد من العلماء، منهم ابن معين وأحمد[١٨]. وقال عنه ابن حجر[١٩]. ليّن الحديث).

ومما يؤكد ذلك، موافقة الشوكاني لحكم الدارقطني هذا، حيث قال بعد ذكر هذا الحديث[٢٠]: (إسناد حسن، ليس فيه غير أبي يحيى القتات، وفيه لين).

(٥) أما حكم الدارقطني على بعض الأحاديث بقوله (لا يثبت، أو إسناد ليس بثابت) فإنه يقصد به الحديث الذي يكون في إسناده راو مجهول، أو متروك أو ضعيف. وغالباً ما يصرح بذلك.

مثال: ما رواه الدارقطني في كتاب الطهارة[٢١]: (من طريق حسان بن إبراهيم

---

(١٧) انظر د. أمين القضاة و د. شرف القضاة - قياس شرط البخاري في الطبقات - ص١٣٥ - ١٣٦.

(١٨) الذهبي - ميزان الاعتدال - ٥٨٦/٤.

(١٩) التقريب - ٦٨٤/٢.

(٢٠) الشوكاني - نيل الأوطار - ٩٣/١.

(٢١) سنن الدار قطني - ٢١٨/١.

الكرماني، حدثنا عبد الملك عن العلاء قال سمعت مكحولاً يقول: عن أبي أمامة الباهلي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يكون... الحديث).

قال الدارقطني بعد ذكر هذا الحديث: «لا يثبت. عبد الملك والعلاء ضعيفان: ومحكول لا يثبت سماعه من عبد الملك. هذا رجل مجهول. والعلاء هو ابن كثير، وهو ضعيف الحديث، ومكحول لم يسمع من أبي أمامة شيئاً).

(٦) حكم الدارقطني على بعض الأحاديث بقوله: (هذا باطل) فإن هذا الحكم لا يطلقه على الحديث إلا عندما يكون الحديث موضوعاً أو يكون راويه كذاباً.

(٧) أما حكم الدارقطني على عدد قليل من الأحاديث بقوله (إسناده صالح) فإذا نظرنا إلى واقع هذه الأحاديث، فإنه يبدو لنا أن قصده من ذلك، أنه صالح للاعتبار، وليس للاحتجاج.

مثال: ما رواه بسنده من طريق إسماعيل بن عياش عن زمعة بن صالح.. الحديث[٢٢] قال بعد ذلك الحديث: (إسناده صالح).

فإذا بحثنا في أمر إسماعيل نجد أن الدارقطني نفسه قد حكم عليه بقوله: (مضطرب الحديث عن غير الشاميين)[٢٣].

وأما زمعة فقد ضعفه العلماء منهم أحمد وابن معين، وأبو داود وغيرهم[٢٤].

مفهوم العلة عند العلماء، ومنهج الدارقطني في التعليل

لابد بادىء ذي بدء من بيان مفهوم العلة عند جمهور المحدثين، بإيجاز شديد، وذلك حتى تتضح الصورة، ويتحقق المقصود.

فقد عرف الحافظ أبو عمرو بن الصلاح الحديث المعلول بقوله: (هو الذي اطلع فيه على علة قادحة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي يكون رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر[٢٥].

وقال الحافظ العراقي: (العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث، فأثرت فيه. أي قدحت في صحته[٢٦].

(٢٢) سنن الدارقطني - ١/ ١٢٠.
(٢٣) سنن الدارقطني ٤/ ١١٨.
(٢٤) الذهبي - ميزان الاعتدال - ٢/ ٨١.
(٢٥) ابن الصلاح - المقدمة مع التقييد والإيضاح - ص١١٥.
(٢٦) العراقي - فتح المغيث - ص١٠٢.

وقال أبو عبد الله الحاكم: (هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل، وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات)(٢٧).

من هذه التعاريف يتبين لنا أن العلة إنما تكمن في أحاديث الثقات، فإن حديث الثقة يكون ـ حسب الظاهر ـ سالماً من أي مشكلة في الحديث. والمتبادر للذهن في هذا هو حديث الثقات. إلا أن الإمام النووي قد أشار إلى بعض آراء العلماء، وممارستهم لهذا المصطلح بمفهوم آخر فقال(٢٨): (وأعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير مقتضاها في الأصل، وهو ما قدمناه، فيطلق على أنواع من أسباب ضعف الحديث كالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحوها. وسمى الترمذي النسخ علة، وأطلق بعضهم اسم العلة على مخالفة لا تقدح، كإرسال ما وصله الثقة الضابط، حتى قال: من الصحيح ما هو صحيح معلل. كما قال آخر: من الصحيح صحيح شاذ، والله أعلم).

أما منهج الدار قطني في التعليل، فقد كان منهجاً واضحاً ذا قواعد محددة دقيقة، في تعليله للأحاديث. ويلاحظ أن هذا المنهج، قد أظهر شخصية الدارقطني في هذا المجال، فقد اختلف في ذلك عن غيره من العلماء، الذين خاضوا في موضوع العلل، بحيث نستطيع أن نقول: إن الدارقطني كان ـ بحق ـ صاحب منهج مستقل في العلل، ويمكن تلخيص ذلك بما يلي(٢٩):

(١) إعلال المرفوع بالموقوف، إذا كان رواه الحديثين ثقات، ولكن راوي الموقوف أوثق. وقد خالف الدار قطني بذلك كثيراً من العلماء، الذين يعتبرون ذلك زيادة ثقة مقبولة.

مثال ذلك: ما رواه الدار قطني بسنده مرفوعاً عن اسحق بن يوسف الأزرق عن طريق ابن عباس قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المنِّي يصيب الثوب(٣٠). ورواه أيضاً عن طريق وكيع عن ابن عباس موقوفاً. ثم رجع الدارقطني حديث وكيع الموقوف على حديث اسحق المرفوع، لأن وكيع أوثق من اسحق.

وقد خالف بعض العلماء الدارقطني في ذلك، وعدّوه من زيادة الثقة، قال ابن الجوزي: (واسحق إمام مخرج له في الصحيحين، ورفعه زيادة وهو من الثقة مقبولة،

---

(٢٧) الحاكم - معرفة علوم الحديث - ١١٣.
(٢٨) النووي - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق - تحقيق أ. د. نور الدين عتر - ص١٠٣.
(٢٩) لم أذكر هنا القضايا التي هي موضع اتفاق بين العلماء، مثل مخالفة الضعيف للثقة في الرفع والوقف، وغير ذلك.
(٣٠) انظر: كتاب الطهارة ـ باب ما ورد في طهارة المني وحكمه - ١٢٥/١.

ومن وقفه لم يحفظ)[٣١]. وقال ابن تيمية: (هذا لا يضر لأن اسحق مخرج عنه في الصحيحين فيقبل رفعه وزيادته)[٣٢].

(٢) إعلال الموصول بالمرسل: ويعد هذا عند الإمام الدار قطني من باب الاحتياط.

مثال ذلك[٣٣]. حديث إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا قاء أحدكم... الحديث) ثم ذكر حديث إسماعيل عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم...

ثم ذكر عدداً من المتابعات لكلا الحديثين وقال بعد سرده لهذه الروايات: (وقال لنا أبو بكر[٣٤]: سمعت محمد بن يحيى يقول: هذا هو الصحيح عن ابن جريج، وهو مرسل، وأما حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة الذي يرويه إسماعيل بن عياش، فليس بشيء).

(٣) اعلال الحديث المرفوع وكذلك الموصول، فيرجع الوقف والإرسال، من غير وجود رواية موقوفة تعارض المرفوعة. أو مرسلة تعارض الموصولة. وهذا من باب الاحتياط كذلك.

ويفعل الدار قطني هذا عن دوجود قرينة توقع احتمال الوهم في رواية الحديث، لدفع ذلك الوهم المحتمل.

مثال ذلك حديث حمّاد بن سلمة عن أبي التيّاح حدثنا موسى بن سلمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماء البحر فقال: ماء البحر طهور). قال الدار قطني: كذا قال والصواب موقوف[٣٥].

وكان الدار قطني قد ذكر قبل هذه الرواية عدداً من الروايات المرفوعة، ولكن لفظها (هو الطهور ماؤه الحلّ ميته).

ويبدو أنه رجح أن يكون هذا اللفظ من ابن عباس، وذلك من باب الاحتياط، لثبوت حديث الرسول صلى الله عليه وسلم باللفظ الآخر، فكانت هذه قرينة ترجح الرواية الموقوفة.

---

(٣١) الزيلعي - نصب الراية - ١/ ٢١٠.

(٣٢) الشوكاني - منتقى الأخبار مع نيل الأوطار - ص٥٣.

(٣٣) انظر روايات هذا الحديث - سنن الدارقطني - كتاب الطهارة - باب في الوضوء من الخارج من البدن ١/١٥٤ - ١٥٥ - الأحاديث من رقم ١٢ - ١٨.

(٣٤) هو شيخ الدارقطني الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري ت ٣٢٤هـ.

(٣٥) سنن الدارقطني ١/ ٣٥ - حديث رقم ١٠.

ولذلك يقول ابن حجر في معرض تعليقه على هذا الحديث: (رواته ثقات لكن صحّح الدارقطني وقفه)[٣٦].

(٤) إعلال الحديث بسبب عدم ثبوت سماع أحد رواته ممن فوقه. ويدل هذا على أن الدارقطني كان يشترط في الروايين المتعاصرين، ثبوت اللقاء والسماع ـ وهو شرط شديد ـ فكثيراً ما كان يعلل الحديث بالانقطاع، ويعبر عن هذا بقوله: (لا يثبت سماع فلان من فلان).

ومن أمثلة ذلك: ما رواه بسنده عن موسى بن علي (بن رباح) عن أبيه عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن نستنجي بعظم.. الحديث[٣٧].

قال الدارقطني بعد أن ذكر هذا الحديث: (علي بن رباح لا يثبت سماعه من ابن مسعود، ولا يصح).

(٥) إعلال حديث الراوي إن لم يكن الراوي موجوداً في مصنفات شيخه.

إذ أن الإمام الدارقطني يعد عدم وجود الحديث في مصنفات الشيخ قرينة تدل على وهم الراوي، أو خطأ وقع منه أو غير ذلك.

مثال هذا النوع: ماروواه الدارقطني[٣٨] عن أبي سعيد مولي هاشم أخبرنا حماد بن سلمة.

ثم قال الدارقطني بعد ذلك، وهو يعلل هذا الحديث: (وليس هذا الحديث في مصنفات حماد بن سلمة).

وقد روي مثل هذا الصنيع عن أبي حاتم الرازي ـ رحمه الله ـ قال ابن أبي حاتم[٣٩]: (سألت أبي عن حديث رواه ابن عينية، عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن حسان بن بلال عن عمّار، عن النبي صلى الله عليه وسلم، في تخليل اللحية، قال أبي: لم يحدّث أحد بهذا سوى ابن عُيينة عن أبي عروبة. قلت صحيح؟ قال: لو كان صحيحاً لكان في مصنفات ابن أبي عروبة).

---

(٣٦) ابن حجر - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - ١١/١.

(٣٧) سنن الدارقطني - ٥٦/١ - حديث رقم ٧.

(٣٨) سنن الدارقطني - ٧٧/١ - حديث رقم ١٤.

(٣٩) الرازي - علل الحديث - ٣٢/١.

(٦) إعلال الحديث بالإدراج في المتن. وذلك لورود روايات صحيحة أخرى تشير إلى هذا الإدراج، وترجيح الإدراج على أن يكون ذلك من لفظ الحديث.

مثال ذلك: ما رواه الدارقطني بسنده عن عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بُسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من مسّ ذكره أو أنثييه أو رفغية فليتوضأ)[٤٠].

قال الدارقطني بعد ذكر هذا الحديث: (كذا رواه عبد الحميد بن جعفر عن هشام ووهم في ذكر الانثيين والرفغ، وإدراجه في حديث بسرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع. كذا رواه الثقات عن هشام منهم أيوب السختياني وحماد بن زيد وغيرهما).

ثم ذكر الدارقطني بعد ذلك حديث أيوب وحديث حمّاد اللذين يثبتان أن ذلك من قول عروة[٤١].

وقد ضعف هذا الرأي ابن دقيق العيد[٤٢]، واستبعده الذهبي[٤٣]. بسبب وجود الإدراج وسط المتن، والظاهر أن دليل الدارقطني أقوى، لوجود رواية مصرحة بذلك، والله أعلم.

وهناك حالات أخرى كان الدارقطني يعلل بها الحديث ـ وهي قليلة ـ ومن ذلك: إذا لم يكن الراوي مشهوراً بالحفظ والاتقان ولم يكن له كتاب يحدّث منه.

وكذلك مخالفة الراوي للحديث الذي يرويه، وهو مذهب بعض العلماء، منهم الإمام أحمد.

---

(٤٠) سنن الدارقطني - ١٤٨/١ - رقم ١٠.

(٤١) سنن الدارقطني - ١٤٨/١ - حديث رقم ١١، ١٢.

(٤٢) ابن دقيق العيد - الاقتراح في بيان الاصطلاح - ص٢٣ - ٢٤.

(٤٣) الذهبي - الموقظة في علم مصطلح الحديث - ص٢٨.

نوع المعاملة الكتاب	الانقطاع ونفي السماع	رفع المقطوع	تعارض الرفع والوقف	التفرد	تعارض الوصل والإرسال	إبدال راو براو أو إسناد بإسناد	الوهم في أسماء الرجال	تغيير الألفاظ والمعاني	الإدراج والزيادة في المتن	مخالفة الراوي لما روى	المجموع
الطهارة	٧	١٣	١٠	٧	–	٧	٣	٤	٣	٣	٥٧
الصلاة	٥	–	٨	١	٦	١	–	٥	٦	–	٣٢
الصيام	٣	–	١	–	١	٢	–	١	٢	–	١٠
الزكاة	١	–	٣	١	١	١	–	١	–	–	٨
الجمعة	١	–	–	–	١	–	–	–	–	–	٢
الوتر	١	–	١	–	–	١	–	–	–	–	٣
العيدين	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١
الحج	–	–	–	–	–	١	–	–	٢	–	٣
البيوع	–	–	٢	–	–	١	–	–	–	–	٣
النكاح	٧	٢	–	–	٣	–	–	١	٣	–	١٦
الطلاق والخلع والإيلاء	–	–	١	–	١	٢	–	٢	٣	–	٠٩
المكاتب والرضاع	١	–	١	–	١	–	–	–	١	–	٠٤
الأقضية والأحكام	١	–	–	١	٣	٣	–	–	١	–	٠٩
الحدود والديات	٣	–	٢	١	٢	٣	–	–	١	–	١٢
الأحباس	٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤
الأشربة	٤	–	٣	–	–	٣	–	–	–	–	١٠
الفرائض والسير	–	١	٣	١	٢	٢	–	١	٣	–	١٣
الجنائز	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	١
المجموع	٣٩	١٦	٣٥	١٣	٢١	٢٧	٠٣	١٥	٢٥	٣	١٩٧

يبين هذا الجدول الأحاديث التي أعلها الدارقطني، وأنواعها، وتوزعها على كتب السنن.

الخاتمة، وهي نتائج البحث

بعد هذه الجولة السريعة الموجزة مع العلل الواردة في سنن الدارقطني يمكن أن أسجل نتائج البحث من خلال الملاحظات التالية:

أولاً: إن العلل التي ذكرها الدارقطني في كتابه لم تكن شاملة جميع كتب كتابه، فإن عدد كتب سنن الدارقطني هي ثمانية وعشرون كتاباً(٢٨)، تكلم على علل في ثمانية عشر كتاباً فقط، بنسب متفاوتة، كما هو مبين في الجدول السابق.

ثانياً: بلغ عدد الأحاديث التي تكلم الدارقطني على عللها في جميع السنن (١٩٧) حديثاً فقط، بينما بلغ عدد أحاديث السنن جميعها (٤٨٢٥)[٤٤] حديثاً، وبذلك تكون نسبة الأحاديث المعلولة عنده إلى مجموع أحاديث السنن هي ٤,٠٨٪ فقط، وهي نسبة قليلة كما هو واضح.

ثالثاً: لا يعني هذا العدد القليل من العلل، أن بقية ما في الكتاب محتج به، بل إن معظم أحاديث الكتاب ضعيفة أو أقل، وبعضها يصل إلى درجة الوضع، ولكن هذا الواقع أمر بيّن ظاهر، لا يدخل ضمن موضوع العلل، فإن العلة - كما هو معروف - هي أمر خفي في الاسناد... ومجالها حديث الثقات. فالأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة لا تدخل في ذلك المجال.

رابعاً: إن وجود ظاهرة العلل في سنن الدارقطني هي انعكاس لشخصيته الحديثية، وأثر لتخصصه في مجال العلل وبراعته في ذلك، فوجود هذه النسبة من الأحاديث المعلولة، التي يتكلم عليها، ليست إلا ظاهرة طبيعية، ظهر من خلالها أثر شخصيته وتخصصه الذي عرف به.

خامساً: لقد تجلت بعض أهداف الدارقطني، من خلال هذه الدراسة، حيث كان من منهجه أن يحرص في الغالب على ذكر روايات صحيحة أو حسنة للحديث الذي يذكر علته، بل وحتى للأحاديث الضعيفة، وقد يضيق عليه الأمر فيذكر عدداً من المتابعات والشواهد لذلك الحديث، حتى يقوى بعضها بعضاً. فكأنه يريد من ذلك أن يحقق أمرين: أولهما، إظهار علة الحديث المعروف. وثانيهما، ذكر رواية أو أكثر من طرق أخرى تكون مقبولة وتصلح أدلة لذلك الحكم.

سادساً: ظهر أيضاً في هذا المصنف، حرص الدارقطني على ذكر الأحكام الفقهية،

(٤٤) لقد أحصيت هذه الأحاديث بنفسي أكثر من مرة، واستعنت على ذلك بكتاب (فهارس الدارقطني) إعداد الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

وحشد آراء الصحابة، والتابعين، وفقه الأئمة الأربعة. وكأنه يريد أن يستدل لهذه الآراء بهذه الأحاديث. أو أن تكون هذه الآراء قرينة على قبول هذه الأحاديث التي قد لا تصل بمفردها إلى مرتبة الاحتجاج، فكأنه يحشد من القرائن ما يوصلها إلى ذلك، كتعدد الطرق، وموافقتها لآراء بعض العلماء، وغير ذلك من الأدلة والقرائن.

سابعاً: إن الدارس لسنن الدارقطني يجد أن عدد الأحاديث الصحيحة فيه تبلغ أكثر من ضعفي عدد الأحاديث المعلولة، ففيه أربعمائة حديث صحيح، بل إن عدداً منها مخرج في الصحيحين، أو في أحدهما.

وهذا ينفي الفكرة المشهورة عن سنن الدارقطني، بأنه كتاب في العلل، وأنها الغالب عليه. ويؤكد حقيقة أخرى وهي أنه كتاب حديث، شأنه في ذلك شأن كثير من المصنفات التي ذكرت الصحيح والحسن والضعيف والموضوع.

ثامناً: لقد امتاز الدار قطني في سننه بمنهجه الدقيق، وآرائه الجديدة في تعليل الأحاديث، ويظهر أنه كان يميل غالب الأحيان إلى منهج الاحتياط في ذلك. وهي ميزة إيجابية تسجل للدارقطني. كأن يعل الموصول بالمرسل، والمرفوع بالموقوف، وكذلك اشتراطه ثبوت السماع بين المتعاصرين، وغير ذلك.

تاسعاً: الأثر الذي تركته آراء الدارقطني في مصنفات من جاء بعده من العلماء، دليل على مكانة الدارقطني من العلماء، ومكانة هذا المصنف كذلك، ودقة الأحكام والنتائج التي وصل إليها.

وأما مخالفة بعضهم له، فهي ظاهرة طبيعية، لابد من وجودها بين العلماء في أي تخصص من التخصصات.

عاشراً: إن ظاهرة وجود عدد كبير من الأحاديث المعلولة والضعيفة، وما دونها في سنن الدارقطني، لا تعني إخراج هذا الكتاب من دائرة مصنفات السنن، بل إن الأولى هو أن يُعد من تلك المصنفات، وأنه يمكن العزو إليه، ولكن مع بيان الحكم. شأنه في ذلك شأن كثير من المصنفات الحديثية.

فهذا الترمذي في جامعه كثيراً ما يورد أحاديث يتكلم عليها، ويعلّها، ثم يورد عقبها أحاديث محتج بها ـ وإن كان ذلك بنسبة أقل مما عند الدارقطني، إلا أن أصل هذه الظاهرة، موجودة، ولذلك قال العلماء، إن العزو إلى الترمذي لابد أن يكون مع بيان الحكم.

وكذلك الشأن في سنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجة، والدارمي، وغيرهم.. والله تعالى أعلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة بأسماء مراجع البحث

مرتبة هجائياً بحسب اسم الشهرة للمصنف

(١) ابن الأبار (عمرو بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي) ـ المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي - مطبعة روخس - ١٨٨٥م.

(٢) ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم) - تلخيص كتاب الاستغاثة ـ المطبعة السلفية ـ مصر ١٣٤٦هـ.

(٣) ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم) مجموع فتاوي ابن تيمية ـ جمع عبد الرحمن بن محمد الحنبلي ـ مطابع الرياض ـ ١٣٨٣هـ.

(٤) ابن حجر (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني) ـ تقريب التهذيب ـ ط٤ دار الرشيد ـ سوريا ـ حلب ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

(٥) ابن حجر (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ـ شركة الطباعة الفنية المتحدة ـ القاهرة.

(٦) ابن دقيق العيد (تقي الدين بن دقيق العيد) ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

(٧) ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن) علوم الحديث مقدمة ابن الصلاح، ومعه التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح / للعراقي ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ لبنان ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

(٨) ابن عبد الهادي (محمد بن عبد الهادي) ـ الصارم المنكي في الرد على السبكي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

(٩) أبو غدة (عبد الفتاح أبو غدة) ـ كلمة ملحقة آخر كتاب تحفة الأخيار بأحياء سنة سيد الأبرار - اللكنوي - دار القلم - دمشق - بيروت - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(١٠) الحاكم (أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري) - معرفة علوم الحديث / ط٢ - المكتبة العلمية - المدينة المنورة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

(١١) الخطيب البغدادي (أحمد بن علي) - تاريخ بغداد - المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

(١٢) الدارقطني (علي بن عمر) - سنن الدارقطني، وبهامشه التعليق المغني على الدارقطني لأبي الطيب محمد آبادي - عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(١٣) الذهبي (أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي) - تذكرة الحفاظ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

(١٤) الذهبي (أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي) - ميزان الاعتدال في نقد الرجال - دار المعرفة - بيروت - لبنان.

(١٥) الذهبي (أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي) - الموقظة في علم مصطلح الحديث - ط٢ - دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان - ١٤١٢هـ.

(١٦) الرازي (عبد الرحمن بن أبي حاتم) - علل الحديث - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(١٧) الزيلعي (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف) - نصب الراية لأحاديث الهداية - ط٢ - مكتبة الرياض الحديثة.

(١٨) السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن) - فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي - أم القرى للطباعة والنشر - القاهرة - مصر.

(١٩) الشوكاني (محمد بن علي بن محمد) - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، شرح منتقى الأخبار - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٢٠) الشوكاني (محمد بن علي بن محمد) - منتقى الأخبار ومعه نيل الأوطار - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٢١) العراقي (زين الدين عبد الرحيم) - فتح المغيث شرح ألفية الحديث (وهو غير كتاب السيوطي) - تحقيق أحمد شاكر - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢٢) العمري (أ.د أكرم ضياء العمري) مناهج البحث وتحقيق التراث - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ط١ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٢٣) القضاة (د. أمين - د. شرف) قياس شرط البخاري في الطبقات (بحث) - مجلة دراسات العلوم الإنسانية - مجلد ٢١(أ) - العدد الخامس - ١٩٩٤ - الناشر - الجامعة الأردنية - عمان - الأردن.

(٢٤) الكتاني (محمد بن جعفر) - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة - ط٢ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٠هـ.

(٢٥) اللكنوي (أبو الحسنات محمد عبد الحي) - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل - ط٣ - دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢٦) مرعشلي (د. يوسف عبد الرحمن) - فهارس سنن الدارقطني - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط/١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٢٧) النووي (يحيى بن شرف) - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق - ط٢ - تحقيق د. نور الدين عتر - دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان - ١٤١١هـ - ١٩٩١م.